نَقْد سَقْف "المَلَكِيَّة البَرلمانيَة"

رحمان النوضة (الصيغة 6)

أثناء "حركة 20 فبراير" بالمغرب، أي في سنة 2011، رَفَعَ بعض المناضلين المتظاهرين شعارَ «إسقاط النظام» السياسي القائم بالمغرب. وعَارَضَهم مناضلون آخرون، يَنْتَمُون على الخُصُوص إلى «حزب الاشتراكي المُوَحَّد». وأراد أنصار «حزب الاشتراكي المُوَحَّد» تَحْجِيم هذا التوجُّه الجَذْرِي. ودَافَعُوا عن ضرورة «تَسْقِيف» مَطَالِب "حَرَكة 20 فبراير"، عبر مَنْع تَجَاوُز «سَقْف المَلَكِية البرلمانية». وغاية هذا «التَسْقِيف» هي منع رَفْع شعار «إسقاط النظام»، وحَصْر الطُّمُوحَات في حُدود تحويل «المَلَكِيَة المُطلقة» إلى «مَلَكِيَة برلمانية».

وأُطْرُوحَة «سَقْف المَلَكِيَة البَرْلَمانية» فيها جانبان. الجانب الأول هو مشكل «التَّسْقِيف»، والجانب الثاني هو مشكل مَدَى قَابِلِيَة شعار «الملكية البرلمانية» للإنْجَاز، وهل يُلَبِّي الحاجيات المرجوّة.

في الجانب الأول، يُرَادُ من ***«التَسْقِيفُ»*** منعَ حمل شعار «إسقاط النظام». ويُرَادُ مِنه مَنْع خَوض أيّ نضال يتجاوز «سَقْف» المَلَكِية البرلمانية. كما يعني «التسقيف» مَنْعَ الطُمُوحِ الرَّادِيكَالي (أو الجَذْرِيَ) إلى النضال الجماهيري المُشْتَرك. فَ «التسقيف» يريد منع تجاوز درجة مُحَدَّدَة في خوض النضال المُشترك. وفي الماضي، كانت هَرَاوَات

القوات القمعية هي التي تمنعنا من أن نكون «جَذْرِيين» أو «رَادِيكَالِيين» في نضالاتنا. والآن تأتي أَبَوِيَة "الحزب الاشتراكي المُوَحَّد"، وَتَصْفَعُنَا بِـ «التَّسْقِيف»، وتمنعنا من الطموح إلى مَا هو أكثر من هذا «السَّقْف» المفروض. وكل «تَسْقِيف» في مجال النضال الجماهيري المشترك هو كَبْتٌ، وخَنْقٌ، ومَنْعٌ، وقَمْعٌ. وعكس «التَسْقِيف» هو تشجيع حُرِّيَة الإبداع، وتحرير الطُّمُوحات، ودَعْم الجُرْأَة، ومُنَاصَرَة الثَّوْرِيَة، والتفَهُّم لِدَوَاعِي الجَذْرِيَة.

والمُحَيِّر هو أننا لا نفهم لماذا يَنشغل "حزب الاشتراكي المُوحّد" بِهَمِّ «تَسْقِيف» النضالات الجماهيرية المشتركة بِـ «سَقْف المَلكية البرلمانية»؟ لماذا يحمل هَمَّ حَصْر الصراع الطبقي في حُدُود دُنْيَا؟ لماذا يَحْبِسُ الصراع الطبقي في إطار قانوني أو مؤسّساتي ضَيِّق؟ لماذا يخاف من أن تتطوّر النضالات الجماهيرية إلى حدّ تهديد سيطرة الطبقة السائدة؟ لماذا يخاف من أن تَطمح الجماهير الثائرة إلى «إسقاط النظام السياسي» (وذلك بِغَضِّ النظر عن واقعية هذا الشّعار أم لَا)؟ لماذا يتطوّع تِلْقَائِيًّا "الحزب الاشتراكي المُوحّد" لِتَقديم هذه الخِدمَة الوِقَائِيَة بالمَجَّان إلى الطبقة السائدة؟ لماذا لا يتجرَّأُ الشعبُ على النضال وعلى الانتصار؟

وما هو تصوّر أنصار «سقف الملكية البرلمانية» لِمَرَاحِل التطوّر التاريخي للمُجتمع المغربي؟ وما هي رُؤْيَتُهُم لِمراحل تطور الصراع الطبقي في المغرب؟ ولماذا يلزم في المرحلة الحالية أن لَا نتجاوز «سقف الملكية البرلمانية»؟ وما هي المنافع السياسية التي سَنَجْنِيها في حالة إبقاء طموحنا الثوري تحت «سقف الملكية البرلمانية»؟

وفي الجانب الثاني، إذا حاولنا تحليل ***شعار «المَلكية البرلمانية»***، سنجد أن طُموحه يَنْحَصِرُ في حُدود تغيير شكل النظام السياسي المَلكي. ولا يَجْرُؤُ هذا الشعار على الطموح إلى استبدال النظام المَلَكِي بنظام آخر. حيث يبتغي هذا الشعار الانتقال من مَلَكِية «مَخْزَنِيَة»، أو «تَنْفِيذِيَة»، أو مُطْلَقَة، إلى مَلَكِيَة تُمارس المُلْكَ، دون أن يتدخّل فيها المَلِكُ في تسيير الحُكُومة، وفي تقرير شؤون البلاد. ويهدف

شعار «المَلكية البرلمانية» إلى نَقْل الصَّلَاحِيَّات السياسية، المُخَوَّلَة حَالِيًّا لِمَلِك ورَاثِي، وغير قَابِل للنَقْد، ولا للمُراقبة، ولا للمُحاسبة، ونَقْل هذه الصلاحيات إلى رَئيس حُكومة، يَتَمَيَّزُ بكونه مُنْتَخَبًا، خلال عُهْدَة (mandat) مُحَدَّدة (غير قَابِلَة للتَّمْدِيد)، وخاضعًا للنَّقْد، وللمراقبة، وللمحاسبة، وللْإِقَالَة.

وَلَم تكن «المَلكية البرلمانية» فقط مرْفُوضة من طرف مَلِك المغرب، خلال العُقُود التي تَلَت الاستقلال الشكلي للمغرب في سنة 1956، بل كان الكلام عنها ممنوعا، ويُعَاقِبُ القانون عليه بالحَبْس (مثلما حدث للمناضل النقابي نُوبير الأَمَوِي الذي حُكِمَ عليه بِسَنَتَين من الحبس انتقامًا على كلامه عن «مَلِك يَسُود ولَا يَحْكُم»، أثناء استجوابه مع جريدة "إِلْبَايِيسْ" الإسبانية في سنة 1992).

ونلاحظ اليوم أن أَنصار شعار «المَلكية البرلمانية» لم يطرحوا على أنفسهم الأسئلة التالية: هل يمكن حَقًّا للمَلَكِية بالمغرب أن تتنازل عن صلاحياتها المُطلقة لصالح حكومة، أو رئيس وزراء، مُنْتَخَبَيْن؟ وما هي العناصر الجديدة في الوضعية السياسية في البلاد، التي تُثْبِتُ أن «المَلكية البرلمانية» أصبحت اليوم مُمْكِنة التحقيق؟ وهل يمكن فرض «المَلكية البرلمانية»، بينما مُجمل الأحزاب والنُّخَب السياسية، التي تُنْتَخَبُ عَادةً في البرلمان، وفي المجالس المحلية، تُعارض كُلُّهَا هذه «الملكية البرلمانية»، وتُدافع على ضرورة بقاء الملكية المُطلقة العَتِيقَة؟ وهل أَوْجَدَت الحركة التقدّمية بالمغرب (بما فيها قوى اليسار) ميزانَ قِوَى جديد وَكَاف لِدَفْع المَلك إلى التنازل عن صلاحياته المُطلقة؟ وهل يمكن أن يقبل المَلِك التنازل عن سلطاته في مجالات قِيَادَة الجَيش، وأَجْهِزَة الأمن، والعلاقات الخارجية، وَوِزارات السِّيَادة؟ وهل يمكن أن يقبل الملك التَخَلِّيَ عن تقرير السياسات الاستراتيجية للبلاد في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والمجتمعية، والثقافية، والإعلامية؟ وهل يمكن أن يقبل المَلك أن يصبح البرلمان هو الذي يُصَوِّتُ بحرّية، بالقَبُول أو بالرّفض، على ميزانيات مُؤسّسة المَلك، بما فيها ميزانيات قُصُوره وحَاشِيَاتِه؟ ومن سَيَتفَاوَضُ مع المَلِك حول نَقْل سُلُطَاتِه إلى حكومة مُنْتَخَبَة؟ وخلال كَمْ سَنَة ينبغي أن نُطالب بِـ «مَلَكِية برلمانية»

قبل أن يَحِقَّ لنا أن نَسْتَنْتِجَ أن المَلكية بالمغرب مُتَعَنِّتَة في رفض هذا المطلب؟ وما العمل في حالة إذا استمرّت المَلكية بالمغرب في الرّفض التام لهذا المطلب؟

وعلى خلاف بعض الظُّنُون، لَا يكفي أن نتّفق (داخل صفوف قِوَى اليسار) على رفع شعار «الملكية البرلمانية»، أو على خوض مظاهرات تُطَالِبُ بتحقيقه، لكي يُعلن المَلك بسُهُولة استبدال «المَلَكِية التنفيذية» بِـ «مَلَكِية برلمانية». كما أن الأشخاص الذين يعتبرون أن المطالبة بِـ «المَلكية البرلمانية» هي حيلة ذكية لِتَلَافِي عَنَاء تهييئ ثورة مُجتمعية، أو لِتَجَنُّب أخطار خوض ثورة مُجتمعية، لَا يُدْرِكُون أنه ***يستحيل الانتقال من مَلكية مُطلقة إلى «مَلكية برلمانية» بدون إنجاز ثورة مُجتمعية تاريخية، تكون عَمِيقَة وشَامِلة.*** وإذا كان اليسار حَقًّا قادرًا على فرض الانتقال من «مَلَكِيَة مُطلقة» إلى «مَلَكِيَة بَرْلَمَانِيَة»، لماذا لا يَسْتَكْمِلُ هذا اليسار قِيَّامَه بِوَاجِبِه التاريخي، فَيُحَقِّقَ الانتقال إلى الخَلَاص من أيّ شكل من أشكال المَلَكِيَة؟ فَلَا يمكن التحايل على قوانين تطوّر المجتمع، كما لا يمكن أن نَخْدَع التاريخ لكي نَتَجَنّبَ بَذْلَ المجهودات والتضحيات الضرورية.

ويعتقد حَامِلُو شعار «المَلكية البرلمانية» أنه يَكْفِي أن نَنْزَع بعض الصَّلَاحِيَات السياسية من يَد مَلِك وِرَاثِي، يَحْكُمُ على مَدَى الحَيَاة، وأن نُعْطِيَ هذه الصَّلَاحِيَات لِرَئِيس حُكُومة مُنْتَخَب ومُتغَيِّر، لكي تُصبح فَوْرًا الإصلاحات (الاقتصادية والسياسية والثقافية) المَرْفُوضَة في المَاضي مُمْكِنَة الإنجاز في الحاضر. وهذا التصوّر ليس مُثْبَتًا بِالبَرَاهِين، ولَا مَضْمُونًا بِحُجَج كافية. ولماذا؟ لأن تغيير النظام السياسي القائم لَا يخضع لِنَزَوَات الأشخاص أو الجماعات، ولا يمكن أن يتم بشكل تِلْقَائِي، أو صُدَافِي، أو مِزَاجِي، أو عَشْوَائِي، أو اعْتِبَاطِي. بل لَا بُدَّ له من الخُضُوع لِقَوَاعِد مُجتمعية دقيقة. ***فَلَا يمكن تغيير النظام السياسي القائم إِلَّا في إطار ثورة مُجتمعية تَاريخية عَميقة وَشَاملة.*** ولَا يمكن أن تحدث هذه الثورة المُجتمعية إِلَّا إذا نضجت بما فيه الكِفَايَة شُرُوطُهَا الشعبية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والنضالية. ودرجات نُضج

هذه الشروط المُجتمعية، هي التي تُحَدِّد حُظُوظ نجاح أو فشل هذه الثورة المُجتمعية.

وهل يأخذ أنصار شعار «المَلكية البرلمانية» بالحُسْبَان، أن العناصر المُجتمعية التي تُحدّد طبيعة النظام السياسي القائم، لَا تنحصر فقط في نوعية اقتسام «السُّلط السياسية» فِيمَا بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة؟ ***فَمِنَ المُسْتَبْعَد أن يُمكِنَ تغيير توزيع السُّلط السياسية بشكل اعْتِبَاطِي، نتيجة لِمُجَرَّد ضغوط ظرفية، أي في غياب ثورة مُجتمعية عَمِيقَة وشَامِلَة.***

وما هي العناصر المُجتمعية التي تُحَدِّدُ نَوْعِيَةَ النظام السياسي القائم في أيِّ مُجتمع كان؟ أهم هذه العناصر هي: طبيعة التَشْكِيلَة المُجتمعية، والبنية الطبقية القائمة، ونوعية الطبقات السَّائِدَة، ومستوى تطوّر الصراع الطبقي، والتَشْكِيلَة الاقتصادية، والبِنْيَات التَحْتِيّة، والبِنْيَات الفوقية، ونوعية العلاقات السياسية والمجتمعية القائمة، والأَيديولوجية السائدة في المجتمع، ومُستوى تَثْقِيف الشعب، ومستوى نُضج الوعي الطبقي لدى الطبقات الكادحة، ورُتْبَة تَعْبِئَة الجماهير الكادحة والمُهمّشة، ودرجة الفصل بين الدِّين والسياسة، والتقاليد والمعتقدات المُتَوَارَثَة، إلى آخره. وكل هذه العناصر المذكورة، ليست جامدة، وإنما تظل مُتَرَابِطَة فيما بينها، وفي حالة تطوّر مُستمر.

ومَا دَام انسجامٌ مُعَيّنٌ موجودًا بين هذه العناصر (المذكورة سابقًا) وَنَوْعِيَّة النظام السياسي القائم، فإن هذا النظام السياسي سَيَسْتَمِرُّ في الوجود، وسَيُقاوم مُجمل الضُّغُوطات، ولَن تقدر المُعارضة السياسية على تغيير هذا النظام السياسي. وعلى خلاف ذلك، حينما تحدث تطوّرات عميقة، أو نوعية، أو كَافِيَة، في تلك العناصر (المذكورة سابقًا)، يصبح النظام السياسي القائم مُجْبَرًا على أن يتطوّر هو أيضًا. فيصبح تغيير هذا النظام السياسي مطلوبا، ومُمكنا، بل مَحْتُومًا. ***فلا يمكن تغيير نوعية النظام السياسي القائم إذا لم نُحْدث تطوّرات عميقة، أو دِينَامِيَةً شَامِلَةً، في تلك العناصر المُجتمعية (المُحَدِّدَة لِنَوْعِيَّة النظام السياسي القائم)***. وعلى العُموم، لا يمكن تغيير طبيعة النظام السياسي القائم إلَّا إذا نَضَجَت بما فيه الكفاية تَطَوُّرات مُسَاعِدَة،

ومُنْسَجِمَة، وَمُتَضَافِرَة، في تلك العناصر المذكورة (المُحَدِّدَة لِنَوْعِيَّة النظام السياسي القائم).

وفي تصوّر الكثيرين من بين المُنَاصِرِين الحاليين لشعار «الملكية البرلمانية»، فإنهم يُرَدِّدُون هذا الشعار دون أن يُنَاضِلُوا بهدف إحداث تغييرات جِدِّيَة في تلك العناصر (المُحَدِّدَة لِنَوْعِيَّة النظام السياسي القائم). وفي هذه الحالة، يمكن لهؤلاء المُناصرين لشعار «المَلكية البرلمانية» أن يُطَالبوا بهذا التغيير، خلال سنوات، أو عُقُود، لكنهم لن يستطيعوا إنجاح مَطلبهم.

وعندما نُنَاقِش فكرة المطالبة بِـ «مَلَكِيَة برلمانية» مع بعض المواطنين البُسَطَاء، يقولون بِحَدَسٍ مَوْضُوعِي: «معظم أفراد النُّخْبَة، وكذلك الطبقة السياسية، هم انتهازيون، وغشّاشون، ومُعْتَادُون على نَهْبِ الثَّرَوات العُمومية. ولا ينشغلون سوى بتنمية ثَرَواتهم الشخصية. فإذا مَنَحْنَاهم سُلطات الملك، أو إذا زِدْنَاهُم نُفُوذًا أكثر مِمَّا كان لَدَيْهِم في السّابق، فإنهم سَيَنْهَبُون بسرعة فائقة كل ثروات البلاد، ولن يتركوا لنا مَا نعيش به. لِذَلك سيكون من الأحسن أن نَتْرُك سُلطات المَلك بين يَدَيِّ الملك». ومغزى هذا التعليق هو أنه ***لَا يكفي أن نَنْقُل سلطات المَلك إلى الحكومة، وإلى الوزراء، لِكَي يَزُولَ فجأةً الفساد والاستبداد والاستغلال الرأسمالي المُفرط. وإذا لم نَقُم في نفس الوقت، بإصلاحَات جذرية في الدولة، وفي مُجْمَل آلِيَاتِهَا، وكذلك في الشعب، وفي عَقْلِيَّات المُواطنين، وفي الدستور، وفي القضاء، وفي القوانين، وفي الضّرائب، وفي المُحاسبة، وفي الاقتصاد، وفي تعبئة الجماهير، وفي الثقافة، وفي الأيديولوجية السائدة، وفي التَقاليد والمُعتقدات، وفي العَلاقة بين الدِّين والسياسة، إلى آخره، فإن نَقل سُلُطَات المَلك إلى الحكومة لن يَكُون لَا سهلًا، وَلَا كَافِيًا، للخلاص من الفساد، والاستبداد، والاستغلال الرأسمالي المُفرط.***

ولَا يتساءل حَامِلُو شعار «المَلكية البرلمانية» عَمَّنْ هي الطبقة السائدة حَالِيًّا؟ وهل ستبقى هذه الطبقةُ سائدةً بَعْدَ تنفيذ هذه «المَلكية البرلمانية»؟ وفي حالة بقاء نفس البنية الطبقية قائمة بَعْدَ تَحْقِيق «المَلكية البرلمانية»، فَسَنَكُون بِصَدَدِ "تَرْمِيم" في شكل النظام السياسي

القائم، وليس بِصَدَد "تـغْيير" نَوْعِيَةِ هذا النظام السياسي القائم. ولا يضمن هذا "التَرْمِيمُ" إمكانية إنجاز إصلاحات سياسية عَمِيقَة، أو شُمُولِيَة، أو كَافِيَة، من مستوى التخلّص من الاستبداد، والفساد، والاستغلال الرأسمالي المُفرط.

وفي حالة إذا ما تَمَّ نَقْلُ صَلاحيات المَلك إلى وزراء ينتمون إلى نفس الطبقة السائدة الحالية، أو إلى خُدَّامِهَا الأوفياء، مَا الذي يَضْمَنُ لنا أن هذه الطبقة السائدة سَتَقْبَلُ فَوْرًا إنجاز الطُموحات (الاقتصادية والسياسية والثقافية) التي كانت ترفضها في الماضي؟ وإذا ما بقيت هذه الطبقة السائدة الحالية في موقعها السَّائد بعد إنجاز «المَلكية البرلمانية»، مَا الذي سيجعلها تقبل فَجْأَةً بإنجاز الإصلاحات التي يُطَالِب بها اليسار، والتي ظَلَّت ومَا زَالت الطبقة السَّائدة ترفضها؟ فَلَا تقدر على إنجاز تغييرات مُجتمعية من نوع جديد، إلَّا طبقة (أو تحالف طبقي) من نوع جديد. ويُشْتَرَطُ في هذه الطبقة الجديدة (أو التحالف الطبقي الجديد) أن تكون هي الأكثر تَقَدُّمًا في المُجتمع. أما إذا لم نُغَيِّر شيئًا في ميزان القوى الطبقي، وفي الأدوار التي تقوم بها مختلف طبقات المُجتمع، فالاحتمال الأكبر هو أننا سَنَبْقَى عند نفس النقطة من تطوّر التاريخ، وسنبقى نُدُور في حلقة مُفْرَغَة، دون القُدرة على الخلاص من الاستبداد، والفساد، والاستغلال الرأسمالي المُفرط.

وَنَسْأَلُ أنصار شعار «الملكية البرلمانية»: في حالة فَرَضِيَة تحقيق «المَلكية البرلمانية»، وحتى إذا أعطينا سُلُطَات المَلك إلى رئيس الوزراء، ما هو السِرُّ (في شعار «المَلكية البرلمانية») الذي سَيُعَالِجُ فجأةً كل المشاكل البِنْيَوِيَة، وكل المُعَوِّقَات المَأْلُوفَة، في النظام السياسي القائم؟ وكيف سَتَتَحَقَّقُ فَجْأَةً مطالب «الحُرِّية»، و«العَدالة المُجتمعية»، و«دولة الحقّ والقانون»، و«ربط المسؤولية بالمُحاسبة»، و«مُكَافَحَة الفساد»، و«استقلال القَضَاء ونزاهته»، و«محاربة نهب ثروات البلاد»، إلى آخره؟ ومَا الذي سَيُحَوِّلُ فَجْأَةً المسؤولين الكبار (في أجهزة الدولة) من فَاسِدِين إلى نَزِيهين؟ ومَا الذي سَيُحَوِّلُهم من مُسْتَبِدِّين إلى ديمُوقراطيين؟ ومَا الذي سَيُطَوِّرُ الرأسمالية في بلادنا من حالة الإفْتِرَاس والتَبَعِيَة لِلْإِمْبِرْيَالية، إلى حالة المُوَاطَنَة العَادلَة،

والاستقلال الوَطَنِي؟ وكيف يمكن أن تتغيّر نوعية «التنمية الاقتصادية»؟ وكيف ستزول هَيْمَنَة الإمبريالية الغربية، وهيمنة الأنظمة العربية الرجعية البترولية، على البلاد؟

لَا نجد، إلى حَدِّ الآن، أجوبة واضحة، لَدَى أصحاب شعار «المَلَكية البرلمانية». ولَا يتعمّق أنصار شعار «المَلَكية البرلمانية» في تحليل طبيعة النظام السياسي القائم. ولَا يُوجد في شعار «المَلَكية البرلمانية» مَا يَضْمَن التَخَلُّص من مِيزَات الاستبداد، والفساد، والتَبَعِيَة، والرأسمالية المُفْتَرِسَة، والتي هي مِيزات مُتَجَذِّرَة في طبيعة هذا النظام السياسي القائم.

وحتى في حالة افتراض النَّجاح في إعلان مُفَاجِئ لِقِيَام «المَلَكية البرلمانية» (دون إحداث تغييرات كافية في تلك العناصر المُحَدِّدَة لنوعية النظام السياسي القائم)، سَتَنْحَصِرُ تأثيراتها في حدود إعادة توزيع بعض السُّلَط فيما بين المَلِك وفِئَات متنوّعة من الطبقة السَّائدة حاليًّا، والتي هي مُنَاصِرَة له، أو حَليفة له. كما ستنحصر في حدود إعادة توزيع السُّلَط فيما بين المَلك (باعتباره رئيس الدولة)، وَوُزَرَاء الحكومة المُعْتَادين، والذين هم كُلُّهُم مُخْتَارِين من بين «خُدَّام النظام» الأوفياء. مَعْنَى ذلك أن شعار «المَلَكية البرلمانية»، في حالة إذا مَا نجح تطبيقه، فإنه لن يَتَعَدَّى حُدود تَعْوِيض رئيس دولة مُطْلَق، وَوَرَاثِي، ورأسمالي، بِرَئِيس حُكُومَة مُطْلَق، ومُنتخب، ورأسمالي، ومُتغَيِّر (تَبَعًا لِتطوّر الانتخابات البرلمانية). ***بينما الآلِيَات التي كَانت تَتَحكَّمُ في انتخاب، وفي تَعْيِين، هؤلاء الوزراء، "خُدَّام النظام"، سَتَبْقَى كما كانت في الماضي.*** بالإضافة إلى أن الطبيعة المُفْتَرِسَة لأفراد النُخْبَة، ولأفراد الطبقة السياسية، ستبقى هي أيضًا كما كانت في الماضي. لأن شعار «المَلَكية البرلمانية» لَا يتطرّق إلى مَوْضُوع تغيير الآلِيَات (القانونية وغير القانونية، الظاهرة والسِرِّيَة) التي تُسْتَعْمَلُ عَادَةً في تَحْدِيد الوزراء، ورئيس الوزراء.

ونسأل أنصار شعار «الملكية البرلمانية»: ما هي المهام السياسية التاريخية التي يجب على القوى التقدمية أن تُنجزها في المرحلة التاريخية الحالية؟ ومن هي الطبقة (أو التحالف الطبقي) التي هي مُؤَهَّلَة

لِتَحْـقِيق هـذه المهـام التاريخيـة المَرْجُـوَّة؟ وكيـف تَتَـوَزَّعُ مُختلـف الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والتيـارات، والمُؤسّـسات، في مجـال خِدْمَة مصالح مُختلف طبقات المُجتمع؟ وهـل يلـزم أن نـذكّر أن مهمّـة التحـرّر من مَـوْرُوث القُـرون الوُسْـطَى، ومن رَوَاسِب الإقطاعيـة، ومُهمّـة تـغيير النظام المَلَكِي المُطلق، أو دَمَقْرَطَتِه، هي مُهِمَّات مطروحة أساسًا على طبقة «البرجوازية الوطنيـة». لكن هـذه «البرجوازيـة الوطنيـة» تظهـر إلى حـدّ الآن أنانيـة، أو انتهازيـة، أو تَبَعِيَـة، أو مُسْـتَلَبَة، فتعجـز على تحقيـق هـذه الطُمُوحَـات. كمـا تظهـر «البرجوازيـة الصـغيرة»، وكـذلك «الطبقـة العاملـة»، مُشَتَّـتَـيْن، ومُسْـتَلَبَتَيْن، وفَاقِـدَتَيْن للحـدّ الكـافي من الـوعي الطبقي اللازم. ويظهـر أن الإمبرياليـة (خاصـة الفرنسـية، والأوروبية، والأمريكية) لَا تَتَحَمَّلُ بأن تتحرّر شعوب شمال إفريقيا من التَبَعِيَة للإمبريالية. فما هي الطبقة (أو التحالف الطبقي) البديلة القـادرة على تحقيـق هـذه المهـام التاريخيـة؟ نَـرَى أن أصحاب شعار «الملكية البرلمانية» لم يُفَكِّرُوا في هذه القَضَـايَا، ولَا يُجِيبُون بَعْـدُ على مثل هـذه التساؤلات.

ورغم أن «الجمهوريـة» هي، على العُمـوم، أكـثر تطـوّرًا من «المَلكية»، من الزَّاوِيَة التاريخيـة، وكـذلك من الناحيـة المُجْتَمَعِيَـة، فـإن الحَلّ الأحسن ليس دائمًا هو استبدال «المَلَكية» بِـ «الجمهوريـة». حيث تكفي مُقارنة سريعة مثلًا (في بداية سنة 2019) بين أنظمة «مَلَكية» في المغرب والأردن، مع أنظمة «جمهوريـة» في الجزائـر ومصـر، لكي نُـدرك أن كل هذه الأنظمة «المَلَكِيَة» و«الجُمْهُورِيَة» لا تختلف كثيرا فيما بينها في مجـالات الاسـتبداد، والقمع، والفسـاد، والتخلّـف، والجهـل، والفقـر، والتَّبَعِيَـة للإمبرياليـة. وليسـت «جمهوريـة» الجزائـر أفضـل من «ملكية» المغرب. وليست «جمهورية» مصر أحسـن من «ملكيـة» الأردن. ومعـنى ذلـك، هـو أن المُهم في أيّ نظـام سياسـي ليس هـو شـكله (هـل هـو «مَلَكِيَة» أم «جمهورية»؟)، وإنما المهم هو مضمونه (هل هو ديموقراطي تقدّمي، أم استبدادي محافظ؟).

ويُوَافِـقُ على «سـقف المَلكيـة البرلمانيـة» الأحـزاب الثلاثـة في «فِيدِيرَاليـة اليسـار». وهم: «الحـزب الاشـتراكي المُوَحَّد»، و«حـزب

الطليعة الاشتراكي الديموقراطي»، و«حزب المؤتمر الاتحادي». ويظهر أن «حزب الاشتراكي الموحد» يُراهن أكثر من باقي أحزاب «فيديرالية اليسار» على شعار «الملكية البرلمانية».

وفي الساحة السياسية، تَتفَاوَتُ المَواقف السياسية من «المَلكية البرلمانية». فَمثلًا عبد الإله بنكيران، زعيم «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الأصولي، يرفض أي تَقْلِيص للصّلاحيات الحالية المنسوبة للمَلك. ونبيل بن عبد الله، الكاتب العام لِـ «حزب التقدم والاشتراكية»، لَا يقبل «الملكية البرلمانية» إلَّا إذا بقيت فيها "وزارات السيادة" تحت الرِّئَاسَة المُباشرة والفعلية لِلْمَلك. [ومن أبرز "وزارات السيادة": وزارة الداخلية، والأمن، والخارجية، والدفاع، والعدل، والأوقاف الإسلامية]. ورغم أن موقف نبيل بن عبد الله يظهر مخالفًا لموقف عبد الإله بنكيران، فهما في العمق مُتَطَابِقَان. لأنهما يَتَّفِقَان معًا على الحِفَاظ على الوضع الرَّاهِن (status quo). بينما «حزب الاشتراكي الموحّد» يُعطي لِمْفُهوم «المَلكية البرلمانية» معنى نَقْل مُجمل سُلطات المَلِك إلى الحكومة.

وما دام حَامِلُو شعار «الملكية البرلمانية» يَنْفُرُون من استعمال المناهج الماركسية في تفكيرهم السياسي، سَيَصْعُبُ عليهم استيعاب مُعطيات الواقع المُجتمعي الطَّبَقِي. وكل من يظنّ أن المُجتمع مُحَرَّك فقط من طرف أشخاص وجماعات، وليس مُهَيْكَلًا ومَسُودًا من طرف طبقات مُجتمعية، سَيَسْتَعْصِي عليه تصوّر وتطبيق استراتيجية نضالية تأخذ بعين الاعتبار الواقع الطبقي للمجتمع. ولَا يُعْقَل أن يَظُنَّ بعض الفاعلين السياسيين أنهم «اشتراكيون»، وأن يرفضوا، في نفس الوقت، دراسة المناهج الماركسية، والاسترشاد بها. وإذا مَا وُجِدَ أشخاص يعتبرون مناهج الماركسية غير مُكْتَمِلَة، فَمَا عليهم سِوَى تَطْوِيرها وإغناءها. ومن لَا يعمل بمناهج ماركسية، يُحْتَمَل أنه يعمل بمناهج أخرى، قد تكون "لِيبِيرَالِيَة"، أو بُورْجْوَازِيَة، أو رَأْسَمَالِيَة. ومن يتناول قضايا المُجتمع بِمَنَاهِجَ بُورْجْوَازِية، أو رَأْسَمَالِيَة، يُحْتَمَل أن يَسْقُطُ في تصوّرات سطحية، أو عَدِيمَة المَنْفَعَة، في مجال تغيير المُجتمع وتَثْوِيرِه. وهدفنا في المرحلة التاريخية الحالية، ليس هو استبدال أشخاص

مسؤولين بأشخاص آخرين، يُفْتَرَضُ فيهم أنهم سيكونون أحسن مِمَّنْ سَبَقُوهم، بل الغاية هي تغيير «النظام السياسي»، بمعنى تغيير المُجتمع في مُجْمَل مُكَوِّنَاتِه، وتغيير موازين القِوَى الطبقية، وتغيير نوعية العلاقات المُجتمعية. وإلَّا بَقِينَا نُدُور في حلقة مُفرغة.

والقيادة الثورية الكُفْأَة، لَا تَكْتفِي بِـ «المُطالبة»، ولَا تقف عند حدّ «المُطالبة بملكية برلمانية»، أو «المُطالبة برحيل رموز النظام القديم»، ولَا تطلب القيادة الثورية من أحد أن يُنْجِزَ لها شيئًا مَا نِيَابَةً عنها، وإنما هي بِنَفْسِهَا التي تُهَيِّئُ وتُنْجِزُ للجميع. ولكن القيادة الثورية الكُفْأَة هي التي تُفَكِّرُ، وتُهَنْدِسُ، وتُقَرِّر، وتُنَفِّذ، وتفْعَل. فالقيادة الثورية الخَبِيرَة لَا تنتظر انطلاق الانتفاضة الشعبية، أو نجاح الثورة المُجتمعية، ولكنها تُحْدِثُهَا. وتعمل القيادة الثورية المُحَنَّكَة خلال عِقْد أو عدّة عُقُود، لِتَهْيِئ شروط انطلاق الثورة ونجاحها، عبر تَنْوِير كافّة الجماهير، ونشر الوعي الطبقي، وتشييد التنظيمات الطبقية المتنوّعة والمتكاملة، وتُكَافِحُ ضدّ كلّ أنواع الأَيْدِيُولُوجِيَات المُخَذِّرَة، أو المُنَوِّمَة، إلى آخره.

واستفادةً من تجربة "انتفاضة" تُونس التي انطلقت في يناير 2011، نلاحظ أن هذه "الانتفاضة" تعرّضت لِلتَحَايُل والمُرَاوَغَة وَالاِنْتِكَاس. حيث ***أسقطت هذه "الانتفاضة" رأس النظام السياسي التونسي (زين العابدين بن علي)، لكنها لم تنجح في إحداث تغيير جذري في نوعية النظام السياسي القائم***. لأن الطبقات الشعبية لم تكن بما فيه الكفاية، لَا وَاعِيَة، ولَا مُنَظَّمَة، ولَا مُعَبَّأَة، ولَا مُبَادِرَة. ولأن أفراد الطبقة السائدة القديمة في تونس بَقُوا هم المُؤَهَّلِين للسيطرة على الإعلام، وعلى البرلمان، وعلى الحكومة، وعلى المجالس المحلية. فاستمرّ النظام السياسي القديم بفاعلين سياسيين جُدد. ***وتغيّر شكل النظام، دون أن تتغيّر طَبِيعَتُه العَمِيقة***. وانتقلت تُونس من «جُمهورية اسْتِبْدَادِيَة» إلى «جُمهورية هَجِينة»، مَا هي جمهورية «بَرْلَمَانِيَة» مِئَة بالمِئَة، ولَا هي جمهورية «رئاسية» مِئَة بالمِئَة. واستمرت تُونس في نَوْع نَاعِم من الاستبداد، والفساد، والتَبَعِيَة للإمبريالية. وَوَاصَلَت الحُكومة الجديدة تقريبًا نفس السياسات الاقتصادية الرأسمالية المُفْتَرِسَة والتَبَعِيَة. ولاحظنا حُدُوثَ انْتِكَاسَة

مُشَـابِهَة في تجربـة "انتـفاضة" مصـر. حيث ***أطـاحت "الانتـفاضة" في مصـر بـرأس النظـام (حُسـني مبـارك)، لكن، بعـد صـراعات مُعَـقَّدَة، بعضها ظـاهر وبعضـها خَفِيٌّ، عـاد النظـام السياسي القـديم بِفَـاعِلِين سياسِّيين جُدُد*** (يَتَرَأَّسُهُم عبـد الفتـاح السِّيسِي)، في شكل «جمهوريـة رئاسـية» اسـتبدادية، تحت نفس الهيمنـة القديمـة للجيش. وقـد كـان الحراك في مصر (في بداية سنة 2011) أضخم، وأعنف، من الحراك في تونس، لكن نتائج الحراك المُحَصَّلة في مصر بقيت أقل من مثيلاتها في تـونس. لأن ***الطبقـات الشـعبية في مصـر لم تكن مُؤَهَّلَـة (بمـا فيـه الكفاية) لَا ثقافيا، ولَا تنظيميا، ولَا نضاليا***. ولأن الجيش يُهيمن على الدولة في مصر أكثر مِمَّا هو الحال في تـونس. وَيُحْتَمَـل أن تُؤَدّيَ نفس الأسباب إلى نفس النتائج، في الحِرَاكَ الجماهيريَ الثوريَ الذي اشـتعل حـديثًا في كـلّ من الجزائـر، والسُّـودَان، خلال شـهري مـارس وأبريـل 2019. حيثُ يُخَيِّمُ خطـر حُـدُوث اِنْتِكَاسَـات في كـلّ من الجزائـر والسودان، تكون شَبِيهَة لِتلك التي حدثت في تونس ومصـر. وأتمـنى أن تُكَذِّبَ الأحداث المقبلة مثل هذه التخوّفات.

...----***°§0§°***----...

● وقد دَعَى البعض إلى النضال، وإلى التضحية، من أجل تحقيق هدف دقيق، هو «***المَلَكِيَة البرلمانية***». وَيَغْـدُو عندهم السَّبِيل لِتحقيـق «الديموقراطيـة»، هـو إنجـاز «المَلَكِيَـة البرلمانيـة». وعلى مـا يظهـر، لم يتساءل أنصـار هـذه الفكـرة : مَنْ هـو الطَـرَف الـذي سَيكون المُسْتَـفِيد الأكـبر من نظـام «المَلَكِيَـة البرلمانيـة»؟ هـل سـيكون الشـعب هـو أوّل مُسْتفِيد من هذه «المَلَكية البرلمانية»؟

ربّما أنه يعتـقد أنصار هذه الدعوة، أن نَزْع السـلطات المُطلقـة من الملك، أثناء الانتقال من «المَلَكِيَـة المُطلقـة» إلى «المَلَكِيَـة البرلمانيـة»، سَيُؤَدِّي آلِيًّـا إلى انتـقال هـذه السُّـلُطَات إلى مُنْتَخَبِي أحـزاب اليسار، المُتواجدين في البرلمان، وفي الحكومة، إلى آخـره. وهـذا اعتـقاد خاطئ. لماذا؟ لأن الأفراد المؤهّلين أكثر من غيرهم للاسـتحواذ على السُّـلطات القديمـة للملـك، سـواءً من خلال الحُكومـة، أم من خلال غيرها من مُؤَسَّسَات الدولة، هم أفـراد الطبـقة البرجوازيـة الكبـيرة. بـل نـرى منـذ

الآن أن عددًا من أفراد الطبقة البرجوازية الكبيرة، يَجْمَعُون بين أيديهم الثَّرْوَة والسُّلْطَة، ويستولون على المناصب القادرة على اتّخاذ القرارات في الجماعات المحلية، وفي البرلمان، وفي الحكُومة، وفي المُؤَسَّسَات الاقتصادية العُمُومِيَة، ويُسَخِّرُون بَاقِي مؤسّسات الدولة لِخدمة مصالحهم الخاصّة. ونرى منذ الآن أن نقابة المُقاولين الكبار (CGEM)، ونقابة البَنْكِيِّين الكِبار (GPBM)، هم الذين يُفْتُون على الحكومة مَا ينبغي فعله، وما لَا يُجُوز فعله. وفي مجال الانتخابات العامّة، في إطار «المَلَكِيَة البرلمانية»، مَن سيقدر على الترشّح للانتخابات العامّة، وعلى تمويل حملاته الانتخابية، وعلى الفوز فيها؟ هل سيقدر مناضلو أحزاب اليسار على منافسة، أو هزم، مُرَشَّحِي أحزاب «المَخْزَن»، والمُقَاوِلِين، والوُصُولِيِّين، والانتهازيّين، والأثرياء الفاسدين؟ أَلَيْسَت البرجوازية الكبيرة، الغَشَّاشَة والانتهازية، التي ترفض حاليًّا المشاركة في أيّ نضال من أجل انتزاع «المَلَكِيَة البرلمانية»، أليست هذه البرجوازية هي التي سَتَسْتَفِيد أكثر من غيرها، في حالة إذا مَا استطاع اليسار أن يفرض الانتقال إلى هذه «المَلَكِيَة البرلمانية»؟ ويظهر كأن أنصار شعار «الملكية البرلمانية» نَسُوا أنه، في حالة إذا ما ضَحَّى اليسار من أجل فرض «المَلَكِية البرلمانية»، لن يكون الشعب، أو الطبقات الكادحة، هي من سَيَسْتَفِيدُ من هذا النظام السياسي الجديد، وإنما ***نفس «الأحزاب المَخْزَنِيَة»، ونفس «الأحزاب الإدارية»، والأحزاب اليمينية، والفِئَات البرجوازية الكبيرة (وهي كلها انْتِهَازِيَة، وَغَشَّاشَة، وَمُفْتَرِسَة)، هي التي سَتُسَيْطِرُ على كُلّ الانتخابات المُستقبلية***، وهي التي سَتَفُوزُ فيها، وهي التي سَتَسْتَغِلُّ نظام «المَلَكِيَة البرلمانية» الجديد، وهي التي سَتَسْتَفِيدُ منه أكثر من غيرها، لِإِدَامَة الرأسمالية التبعية للإمبريالية، ولِفَرْض استمرارية الاستغلال الرأسمالي الفَاحِش، والرِّيع، والغِشّ، والاضطهاد، والقهر، والاستبداد. فَلِمَاذا سَنطلب من مناضلي اليسار أن يُناضلوا، وأن يُضَحُّوا، من أجل تحقيق هذه «المَلَكِيَة البرلمانية»، بينما نحن نعلم مُسبقًا أن المُستفيدين الرئيسيّين من هذه «المَلَكِية البرلمانية» سيكونون هم أعداء الشعب في الطبقة البرجوازية الكبيرة؟ وحتى في البلدان الأوروبية التي توجد فيها

«مَلَكِيَة برلمانية»، مثل اِسْبَانْيَا، وهُولَنْدَا، وإِنْجَلْتْرَا، وبلجيكا، إلى آخره، أَلْيَسَتْ البرجوازية الكبيرة المُفْتَرِسَة هي التي تفرض دكْتَاتُورِيَتَهَا الطبقية، واستغلالها الرأسمالي، وقِيَمَهَا السِّلْعِيَة، وتصوّرها الاستهلاكي للمُجتمع؟ وهل استفادت حقًّا قوى اليسار الثوري مِن إمكانيات فِعْلِيَة وكَافية موجودة داخل البلدان التي تَحَقَّقَت فيها «المَلَكِية البرلمانية»؟ يظهر من خلال تَهْمِيش واضطهاد القوى اليسارية الثورية في هذه البلدان الأوروبية الغربية أن الجواب هو لَا. فلماذا إذن سَنُرَكِّزُ نضالنا الاستراتيجي على هدف إنشاء نظام «مَلَكِيَة برلمانية»، لن نَجْنِيَ منها أيّة فوائد استراتيجية لصالح تحرّر الطبقات الكَادحة والمُسْتَغَلَّة؟ ومن ميزات اليسار الثوري أنه ***«يُخْضِعُ النضالَ من أجل الإصلاحات، إلى النضال الثوري من أجل الحرية والاشتراكية، مثلما يَخْضَعُ الجزءُ لِلْكُلِّ»*** (لِينِين)[1]. والمُشاركة في الانتخابات، أو النضال من داخل مؤسّسات الدولة، هو ***الجزء***؛ بينما النضال من أجل التحرّر والاشتراكية هو ***الكُلُّ***. ويُوجِبُ المنطقُ الثوري أن يخضع هذا الجزء، إلى هذا الكُلّ، وليس العكس.

● ما هو الأكثر أهميةً: هل ***النضال الانتخابي*** (من خلال المشاركة في الانتخابات العامّة، والنضال من داخل المؤسّسات التمثيلية)، أم ***النضال السياسي الثوري***؟ أكيد أن النضال الانتخابي يحظى بِأهميته. لكنه يبقى ثانويا بالمقارنة مع النضال السياسي الثوري. والإصلاحات التي يمكن انتزاعها من داخل المؤسّسات التَمْثِيلِيَة في الدولة الحالية تَبقى دائمًا محدودة، أو شكلية، أو هَشَّة. أمَّا ***النضال السياسي الثوري***، فَيُمَارَسُ خُصوصًا من خلال: 1ـ الدعَايَة السياسية الثورية؛ 2ـ كَشْف الفضائح السياسية؛ 3ـ تَعْبِئَة الجماهير لاستنكار الفضائح السياسية؛ 4ـ التحريض السياسي الثوري؛ 5ـ إنشاء أكثر ما يمكن من التنظيمات الجماهيرية المُتَنَوِّعَة والمناضلة. 6ـ حَثُّ الجماهير على الدفاع عن مصالحها الطبقية. 7ـ تشجيع الجماهير على تغيير المُجتمع، وعلى تغيير العلاقات المُجتمعية، وعلى الطُمُوح إلى التحرّر،

1 Vladimir Lénine, œuvres, Tome 5, Que faire?, Editions Sociales, Paris, Editions du progrès, Moscou, 1976, p.441..

وثيقة 'نقد سقف الملكية البرلمانية'، رحمان النوضة (الصيغة 5).

وإلى الاشتراكية. وتُبَيّن تجارب الشعوب أنه إذا كان بالإمكان استغلال النضال من داخل المؤسّسات التمثيلية (كالبرلمان والجماعات المحلية) لِمَعرفة بعض خَبَايَا الدولة، ولِكَشف بعض الفضائح السياسية، أو لِنَشْر الوعي بحقوق المواطنين، فإن نفس هذه التجارب تُؤَكِّدُ استحالة إيصَال ***الوعي السياسي الثوري*** إلى الطبقات الكادحة، من داخل هذه المؤسّسات التمثيلية.

● وما ينبغي الانتباه إليه، هو أن المشاركة في الانتخابات العامّة (للبرلمان وللجماعات المحلية) لها منطقها الخاص بها. والقوى السياسية التي تلتزم بالمشاركة في هذه الانتخابات العامّة، تجد نفسها مسجونة داخل حُدود لُعبة (أو تمثيلية) سياسية ضَيّقة، وذات قواعد صارمة، ومُحَدَّدَة سَلَفًا (من طرف الطبقة السّائدة في المُجتمع). ومهما اجتهدت القِوَى السياسية المشاركة في هذه الانتخابات العامة، فإنها ستجد نفسها مَمْنُوعَة من أن تتجاوز حدود دعم النظام السياسي القائم، وإعادة إنتاج مُكَوِّنَاته.

● مِن طبيعة النظام السياسي في المغرب أنه ***يُسخّر إمكانات الدولة، أوّلًا وقبل كلّ شيء، لتقوية وإدامة نظام ملكي يُهَيمن على كل شيء.*** وقد دخل هذا النظام في ***تحالفات*** استراتيجية وأمنية غير شفّافة، مع دول قوية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، ومملكات الشرق الأوسط، مثل السعودية والإمارات وَقَطَر والأردن، وكذلك الكِيَّان الصهيوني إسرائيل، إلى آخره. ومن المُستبعد أن يَقْبَلَ هذا النظام السياسي بأن يتحوّل من نظام «مَلَكِية مُطلقة» تُسيطر على كل السُّلط، إلى نظام «مَلَكية برلمانية»، لا يكتسب رئيس الدولة داخلها أية سُلطة حَاسِمَة. ***وفي حالة إحساس هذا النظام السياسي بخطر فرض هذا التغيير عليه، فمن المُحتمل أن يَلْجَأُ إلى حُلفاءه المذكورين لِطَحْن مُعارضيه.*** وليس صُدْفَةً أن تكون أجهزة مُخابرات أجنبية (أمريكية، فرنسية، إسرائيلية، الخ) تنشط بحرّية داخل بلاد المغرب. فَمِن غير الواقعي الاعتقاد بسهولة إصلاح النظام السياسي بالمغرب (عبر تحويله إلى «مَلَكية برلمانية»)، بل يَكْمُنُ الحَلّ الناجع في تغييره وتثويره.

وقد حرصنا هنا على نَقد «سقف المَلكية البرلمانية»، لأنه يختزل استراتيجية كاملة غير مُصَرَّح بها. ويمكن لهده الاستراتيجية أن تَرْهَنَ مصير البلاد خلال عقود طويلة.

ما هي الخُلاصة؟ «تَسْقِيف» النضال الجماهيري المشترك بِـ «سَقْف المَلَكِية البرلمانية»، يؤدي موضوعيا إلى تَأْبِيد النظام السياسي المَلَكِي، وذلك بِغَضِّ النظر عن الظروف أو التطوّرات التاريخية المُحتملة. بينما لَا شَيء (إلى حدّ الآن) يُثْبِتُ أن هذا الخيار الاستراتيجي هو الأفضل. هل يمكن إخراج المُجتمع من التخلّف، والاستبداد، والفساد، والرأسمالية المُفترسة، دون إخراجه من النظام السياسي المَلكي؟ هذه الأطروحة ليست مُثْبَتَة، بل من المُسْتَبْعَد أن يمكن إثباتها. و«التَسْقِيف» المُسْبَق والدَّائِم للنضالات الجماهيرية المشتركة بـ «سَقْف الملكية البرلمانية»، يَكْبَتُ الطاقات الثورية للشعب، ويُغْلِقُهُ في عُلْبَة تَاريخية ضَيِّقَة، أو خَانِقَة. بينما الخِيَار الأحسن هو تحرير الطاقات الثورية لَدَى الشعب، وترك الآفاق السياسية مفتوحة على جميع الاحتمالات الممكنة. والتطوّر التاريخي الأكثر احتمالًا في المُستقبل هو أن تحرّر الشعب من التخلّف، والاستبداد، والفساد، والرأسمالية المُفترسة، سيمرّ عبر تجاوز الملكية. (ويمكن قَوْلُ أشياء مُمَاثِلة عن «الجمهورية الرئاسية» (مثلًا في الجزائر أو مصر)، لأنها تظهر مثل «مَلَكِيَة» غير وِرَاثِيَة، حيث يُخْتَار فيها «مَلِك» مُسْتَبِدّ [الرئيس] بالانتخاب العام).

رحمان النوضة (18 أبريل 2019).